الأنباء
الثلاثاء 18 ديسمبر 2012

القوات المسلحة عادت إلى وحداتها بعد انتهاء المرحلة الأولى من الاستفتاء

المعارضة المصرية تدعو لمليونية «منع تزوير إرادة الناخبين» اليوم واللجنة العليا للانتخابات تنفي وقوع مخالفات

ميدان التحرير يستعد لمليونية «منع تزوير إرادة الناخبين» اليوم (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: دعت جبهة الانقاذ الوطني الى تنظيم مليونية حاشدة، اليوم، تحت عنوان «منع تزوير ارادة الناخبين»، وحملت الجبهة اللجنة العليا للانتخابات، وعلى رأسها المستشار زغلول البلشي، أمين عام اللجنة، مسؤولية الانتهاكات والتجاوزات والمخالفات التي شابت المرحلة الأولى للاستفتاء على الدستور، السبت، والتي بلغت بحسب تقدير المراكز الحقوقية 7400 مخالفة، تحرر عنها 1500 محضر.

وقال عبد الغفار شكر، عضو الجبهة، في مؤتمر صحافي، عقب اجتماعها، مساء امس الاول، انه على اللجنة العليا للانتخابات أن تضمن الاشراف القضائي الكامل في المرحلة الثانية من الاستفتاء، مع تحفظ الجبهة على الطريقة التي أجريت بها المرحلة الأولى، بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع».

وأضاف أن الجبهة تطالب البلشي بعقد مؤتمر صحافي، للرد على التجاوزات التي رصدتها المراكز الحقوقية والمواطنون، وتطالب أيضا بأن تعقد اللجنة العليا للانتخابات لقاء مع أعضاء الجبهة، لمناقشة المرحلة الأولى للاستفتاء، وكيفية الاستعداد للمرحلة الثانية.

وجدد شكر مطلب الجبهة بضرورة إلغاء نتيجة المرحلة الأولى واعادتها، على أن تتم المرحلة على يومين متتاليين، وبإشراف قضائي كامل.

وكانت جماعة الاخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة رحبا بالنتائج غير الرسمية للمرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور التي أجريت السبت، والتي أظهرت موافقة بنسبة 56٪، في الوقت ذاته، دعت حركة شباب 6 ابريل المصريين للتصويت بـ«لا» في المرحلة الثانية للاستفتاء على الدستور السبت 22 ديسمبر المقبل.

وأضافت الحركة عبر تغريدات لها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، «أن الأحزاب والقوى السياسية والوطنية والحركات الشبابية اتحدت للتصويت بـ«لا» على الدستور».

وأشارت الى أن التصويت بـ «نعم» يخدم مصالح الحزب الواحد، قائلة: «من أجل الاستقرار ومن أجل النهضة ومن أجل منع الانقسام ومن أجل مصر، صوت بلا في الاستفتاء»، وذلك بحسب ما ذكرت «بوابة الأخبار».

بدورها، رفضت اللجنة العليا للانتخابات في مصر اتهامات ست منظمات حقوقية بالتلاعب بنتائج المرحلة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور، ومطالبتها باعادتها.

ونفى الأمين العام للجنة زغلول البلشي وقوع مخالفات تخل بنزاهة العملية الانتخابية أو تؤثر في نتائجها، وذلك بعد أن طالبت ست منظمات حقوقية مصرية ومؤسسات مجتمع مدني باعادة التصويت على الاستفتاء، معتبرة أن هناك خروقا أدت لبطلانه، وكانت المعارضة في مصر دعت، الأحد، الى اعادة المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور.

جاء ذلك، بعدما طالب العديد من المنظمات الحقوقية المصرية باعادة عملية الاستفتاء على الدستور، بسبب الانتهاكات التي شابت عملية التصويت، مؤكدة أنها تلقت أكثر من 5 آلاف شكوى، كما أن ممثلي المجتمع المدني منعوا من المشاركة في الاستفتاء.

وأفادت المنظمات، خلال مؤتمر صحافي عقد امس الاول، بوجود أعضاء من حزب الحرية والعدالة داخل اللجان يوجهون المقترعين، وأشارت الى أن عدم نقل عمليات الفرز عبر الدوائر الانتخابية المغلقة مخالف للقانون.

وسردت منظمات حقوق الانسان المخالفات، حيث قالت رصدنا العديد من المخالفات، منها وجود أشخاص ينتحلون صفة القضاة، فضلا عن وجود استمارات تصويت غير مختومة، بالاضافة الى تعطيل التصويت عمدا في بعض اللجان.

كما سلطت الضوء على غياب الحبر الفسفوري في بعض اللجان، وغياب الاشراف القضائي الكامل، كما رصدت المنظمات مخالفات أخرى تتجسد في التصويت بدل النساء في بعض مراكز التصويت.

وختاما طالبت المنظمات اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء بضرورة تلاشي تلك الأخطاء في المرحلة القادمة من التصويت.

من جانبه، أكد د.محمد أبو الغار، رئيس حزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، أن أية انتخابات بدون قضاة هي مجرد مسرحية هزلية، مؤكدا على أن جبهة الانقاذ ستطالب باعادة الجولة الأولى بالاستفتاء بناء على التجاوزات المسجلة في محاضر رسمية، بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع».

وأضاف أبو الغار، خلال حوار لبرنامج «هنا العاصمة» الذي تقدمه الاعلامية لميس الحديدي ويذاع على قناة «cbc»، أنه لم يعترض أحد على استفتاء 2011 والانتخابات الرئاسية، ولكن الاستفتاء الحالي يعاني من تزوير دولة الاخوان.

وقال أبو الغار، انه قلق جدا من المرحلة الثانية، «وكنت أعتقد أن الاخوان يسعون لمستقبل أفضل لمصر، وكنت أعتقد أن الاخوان يهتمون بمصالح مصر وليس السيطرة عليها».

في هذا الوقت عادت وحدات القوات المسلحة المكلفة بتأمين اللجان والمراكز الانتخابية الى مناطق تمركزها بعد تنفيذ المهمة المحددة المكلفة بها لمعاونة الشرطة المدنية في تأمين المواطنين خلال الجولة الأولى لعملية الاستفتاء على مشروع الدستور.

وقالت القوات المسلحة ـ في بيان لها امس ـ انه بعد انتهاء عمليات التصويت وفرز الأصوات تم تجميع الاحتياطيات والقوات المنتشرة في محيط اللجان العامة والفرعية والمراكز الانتخابية بالمحافظات ونقلها الى الوحدات والتشكيلات التابعة لها بالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية لاستعادة الكفاءة الفنية والادارية، والعودة لتنفيذ برامج ومخططات التدريب الخاصة بها، وتقييم وتحليل نتائج المشاركة خلال الجولة الأولى والاستفادة منها في الاعداد والتجهيز للقوات المشاركة في تأمين المرحلة الثانية من الاستفتاء على مشروع الدستور، ليؤكد رجال القوات المسلحة ولاءهم الكامل لشعب مصر العظيم، وأداء واجبهم الوطني للحفاظ على سلامة الوطن وعزته وقدسية أراضيه.

وقد أنهت وحدات المنطقة المركزية العسكرية مهامها في تأمين 1914 لجنة ومركزا انتخابيا بمحافظة القاهرة بالتعاون مع ادارة الشرطة العسكرية ودفع الدوريات الثابتة والمتحركة لتأمين الناخبين في محيط اللجان.

كما بدأت عناصر الجيش الثاني الميداني في العودة لوحداتها بعد انتهاء التصويت بمحافظات الشرقية والدقهلية وشمال سيناء وسط اشادة المواطنين بالدور المهم الذي قامت به القوات المسلحة لحماية المواطنين وتسهيل اجراءات الدخول والخروج داخل مقار اللجان.

كريمة مختار: كنت أتمنى أن أقول لا

كريمة مختار

اكدت الفنانة المصرية كريمة مختار انها كانت تتمنى ان تتمكن من الذهاب لصناديق التصويت حتى تقول «لا» في استفتاء الدستور، قائلة ان حالتها الصحية لم تسمح لها بالذهاب.

واشارت الى ان تصويتها كان سيكون برفض الدستور وذلك بهدف استقرار مصر وتحسين اوضاعها، عكس ما يظن البعض، فإن قبوله سيزيد الاوضاع سوءا.

ليلى علوي: على مصر السلام

ليلى علوي

قالت الممثلة المصرية ليلى علوي ان قلقها شديد على مستقبل مصر، وأضافت: «مصر لم تعد كسابق عهدها، ولم نعد نعرف ثوارها من ركاب ثورتها ولا الحق من الباطل، الجميع كان يعلم ان النظام السابق فاسد فثاروا عليه، ولكن حدة الثورة خفتت بعد ان وجدنا أنظمة أخرى، لن أقول انها فاسدة أيضا ولكن أقول انها لم تقدم جديدا للبلد على أقل تقدير».

وتابعت: «الفنان أصبح موقفه مذبذبا من كثرة التهديدات التي تطوله، وأصبحت الشريعة الموجودة هي شريعة الغابة، ولا بد ان يلتزم كل منا بعمله وإنتاجه، كما يجب ان نتجنب الفتنة حتى نعبر المرحلة الحالية لأنها لو طالت فعلى مصر السلام».

جيهان فاضل: الفوضى مرتبة

جيهان فاضل

شككت الفنانة جيهان فاضل في أحداث الاشتباكات التي وقعت في محيط مسجد القائد ابراهيم بالإسكندرية، حيث رجحت انها مرتبة لاستعطاف الناس للتصويت بـ «نعم» للدستور في الاستفتاء.

جيهان كتبت على حسابها الخاص بموقع التواصل الاجتماعي تويتر «مسجد في مصر يتعرض للهجوم والحصار وحرق سيارات المصلين، وهو الكلام ده فعلا ولا فيلم هندي علشان يثيروا تعاطف الناس تصوت بنعم في الاستفتاء»؟!

وأضافت ان الاعتداء على خطيب مسجد جريمة لا تستطيع تصديقها حيث قالت «الاعتداء على خطيب الجمعة والمصلين جريمة خسيسة لا تصدق، أتمنى يكون مجرد كابوس أصحى منه على صوت اذان الفجر.. رحمتك يا رب».

وطالبت الدولة بالقبض على المحرضين والمتورطين في هذه الاشتباكات بقولها: «نرفض دعوات العنف ودعوات الاعتداء على المساجد ومقرات الأحزاب، وأطالب الدولة بالقيام بدورها والقبض على المحرضين والمتورطين في أحداث العنف».

خناقة بين مُعتمرين مصريين داخل الحرم المكي بسبب الخلاف على مرسي!

رام الله ـ دنيا الوطن: يبدو أن الخلافات بين المؤيدين للرئيس محمد مرسي والدستور والمُعارضين لهما لم تقتصر فقط على المنتديات ومقار الأحزاب او المساجد في مصر، ولكنها وصلت أيضا إلى الحرم المكي. فقد حكى الصحافي والمحلل السياسي حاتم عز الدين على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» واقعة حدثت له داخل الحرم المكي، وقال: «جلس بجواري في الحرم المكي مصريان يتجادلان بصوت عال وبدا أن أحدهما من مؤيدي الرئيس مرسي والآخر معارض له، وبينما كنا بانتظار إقامة صلاة العصر سمعت الحوار الآتي:

ـ أنا قولتلك «الـ ...» مرسي دا مش هيجيبها البر! يلعن «...».

ـ لا يا عم هو كويس بجد، بس «ولاد الـ ...» هما اللي جايبين البلد ورا!

ـ ازاي يعني، دا قسم البلد نصين.

ـ شوف واستنى بس لما يعلق الـ «...» البرادعي وحمدين وباقي الـ «...» وساعتها احكم!

ـ يا عم «...»!

وفجأة قاطعهما صوت المؤذن.. الله أكبر الله أكبر.

والتفت حولي، وأفقت سريعا من الصدمة لأكتشف اننا حقا في الحرم، وان الصلاة قد وجبت، فصليت ودعوت الله بعدها ان يقي بلادي شر أهلها.

النيابة العامة تحبس حارساً شخصياً لخيرت الشاطر 4 أيام

القاهرة ـ د.ب.أ: أمرت نيابة القاهرة الجديدة بالعاصمة المصرية القاهرة أمس بحبس حارس شخصي لنائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين م.خيرت الشاطر أربعة أيام على ذمة التحقيقات بعد القبض عليه بتهمة حيازة سلاح ناري من دون ترخيص. وكانت الشرطة ألقت القبض عليه السبت الماضي أثناء تواجده أمام إحدى لجان الاستفتاء وبحوزته سلاح ناري.

وذكرت صحيفة «المصري اليوم» امس أن المتهم ويدعى خليل أسامة محمد العقيد قال إنه الحارس الشخصي للشاطر وأنه تلقى تكليفا من قبل جماعة الإخوان بمتابعة سير عملية الاستفتاء. كما ذكرت الصحيفة أن التحقيقات كشفت عن مفاجأة، حيث اعترف المتهم بتلقيه تدريبات قتالية في قطاع غزة، وبفحص هاتفه المحمول عثر على صور له أثناء تلقيه تدريبات على إطلاق الرصاص في الأراضي الفلسطينية وأخرى في جنازة أحد الشهداء وثالثة داخل أحد الأنفاق الواصلة بين سيناء وغزة.

وأضافت الصحيفة أنه تبين أن المتهم تلقى رسائل بعد إلقاء القبض عليه تطلب منه عدم الكشف عن أنه الحارس الخاص بالقيادي الإخواني في التحقيقات.

الحكم بسجن الداعية عبدالله بدر لسبه إلهام شاهين

د. عبدالله بدر

إلهام شاهين

القاهرة ـ د.ب.أ: قضت محكمة مصرية أمس بحبس الداعية د.عبدالله بدر سنة مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيه لإيقاف التنفيذ بتهمة سب الفنانة إلهام شاهين.

كما قضت المحكمة بتغريم بدر 20 ألف جنيه (3242 دولارا) وصدر الحكم وسط احتشاد من أنصار الشيخ أمام المحكمة حيث رددوا هتافات «لما نطهر الأفلام كل شبابنا هيبقوا تمام» و«يا عبدالله رمز العزة يالا أعبر بينا غزة» و«يا إلهام يا إلهام إنتي عايشة في أوهام» و«ياللي غضبتوا عشان إلهام فين الغيرة على الإسلام»، كما رددوا عدة هتافات مؤيدة للرئيس محمد مرسي.

كانت شاهين أقامت جنحة ضد الداعية، حيث اتهمته فيها بالسب والقذف على الهواء مباشرة في برنامجه على قناة «الحافظ».

زينة تصوت بـ «بودي غارد»

اثناء اشتراكها في التصويت على مشروع الدستور، دخلت الممثلة المصرية زينة في مشادات كلامية مع السيدات اللاتي تواجدن للمشاركة في الاستفتاء.

زينة بحسب مصادر من داخل احدى مدارس منطقة عباس العقاد بالقاهرة كانت تريد دخول اللجنة، والادلاء بصوتها في غير دورها قبل كل نظيراتها من الناخبات باللجنة، الامر الذي اثار غضب السيدات.

وللخروج من هذه الازمة استعانت زينة بحراسة خاصة بها وببعض من رجال الشرطة لمعاونتها في دخول اللجنة والادلاء بصوتها، وبالفعل شاركت في الاستفتاء وخرجت وسط حراسة مشددة اثارت غضب الجميع.

زينة

أنوشكا: لابد من تدخل الأزهر والكنيسة

قالت الفنانة المصرية أنوشكا: «الأوضاع التي تمر بها مصر تشغل بالي أكثر من الأعمال الفنية، مصر أهم من أي شيء آخر والفن مرتبط بالمجتمع ولا يستطيع المبدع أن يبدع في هذه الظروف وأتمنى أن يحفظ الله مصر من كل شر وأن تمر هذه المحنة وتعود مصر لسابق عهدها».

وأضافت: «لابد أن يتدخل الأزهر الشريف بجانب الكنيسة لحل ما يدور من صراعات وتظاهرات تسيء للمصريين، ولابد أن يتفهم المتشددون ان الليبرالية والتمدن والوسطية لا تعني الانحراف الأخلاقي كما يخيل للبعض».

المحكمة الدستورية: بيان الرئاسة حول المحكمة يستهدف تقويض سمعة المحكمة دولياً

القاهرة ـ أ.ش.أ: وجهت المحكمة الدستورية العليا انتقادا للبيان الصادر عن رئاسة الجمهورية باللغة الانجليزية يوم الجمعة الماضي، والذي تناول المحكمة الدستورية العليا في مواضع عدة، واصفا إياها بـ «القوى المعادية للثورة»، حيث اعتبرت المحكمة أن البيان يستهدف تقويض سمعة المحكمة دوليا، والتشهير بها بعد كيل الاتهامات لها دون أدلة، على نحو يشكل جريمة إذاعة أخبار كاذبة ومغرضة معاقب عليها قانونا.

وقال المستشار ماهر سامي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا والمتحدث الرسمي لها في البيان الصادر عن الجمعية العامة للمحكمة الدستورية: إن المحكمة قد هالها أن تصدر مؤسسة الرئاسة بيانا بهذا المحتوى من الافتراءات والمغالطات.

وعرض بيان المحكمة الدستورية العليا، للبيان الصادر عن رئاسة الجمهورية باللغة الإنجليزية عن مكتب مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي يوم الجمعة الماضي والموجه للإعلام الأجنبي، والذي تم نشره أيضا باللغة العربية على صفحة المتحدث الرسمي لرئيس الجمهورية، وصفحة مساعد الرئيس، حيث تناول البيان الرئاسي ذكر المحكمة الدستورية العليا في مواضع ثلاثة منه، وفيما يلي نصه: تم حل مجلس الشعب بطريقة مريبة من قبل المحكمة الدستورية العليا جاءت دلائل من عدد من الجهات تفيد بأن المحكمة الدستورية التي اعتبرها البيان من القوى المعادية للثورة التي قامت بتصعيد حملتها لإسقاط مكاسب الثورة، ستقوم بحل الجمعية التأسيسية، وتم تعزيز الدلائل التي تؤكد عزم المحكمة على حل الجمعية التأسيسية مما دفع الرئيس إلى التحرك بإصدار إعلان دستوري في 22 نوفمبر الماضي لتحصين هذه القرارات من تدخل المحكمة الدستورية العليا.

وأشار المستشار ماهر سامي ـ في بيانه ـ إلى أن المحكمة الدستورية العليا تتساءل: «لماذا اختار مساعد الرئيس بعد أن كشف جريمة تآمر المحكمة الدستورية لحل الجمعية التأسيسية، أن يتوجه ببلاغه إلى الإعلام الأجنبي، بدلا من أجهزة التحقيق المختصة؟».

وقال البيان محكمة الدستورية العليا متسائلا: «وما الذي قصده مساعد الرئيس من مخاطبة هذا الإعلام (الأجنبي) في أمر يتصل بصميم الشأن الداخلي للوطن، ويتعلق بسلطة من سلطات الدولة الثلاث وهي القضاء ويخص منه إحدى مؤسساته السيادية الوطنية الرفيعة وهي المحكمة الدستورية العليا، فيثير الريب والشكوك في أحكامها، ويدفعها بالتآمر إلا أن يكون قد استهدف بذلك تقويض سمعة هذه المحكمة دوليا، والتشهير بها وفضحها عالميا بعد كيل الاتهامات لها دون أن يقدم دليلا واحدا على صحة ادعاءاته ومزاعمه؟».

وأكد البيان أنه في ضوء ما تقدم فإن ما تضمنه البيان الرئاسي يكون قد انطبق عليه ـ في مفردات قانون العقوبات ـ وصف أنه أذاع عمدا في الخارج أخبارا وبيانات وشائعات كاذبة ومغرضة تضعف الثقة بهيبة الدولة واعتبارها، وتضر بالمصالح القومية للبلاد، وهو فعل جنائي يندرج ضمن الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ـ في حالة ثبوته.

وذكر البيان، انه بات مؤكدا أنه ليس في عزم أحد أن يستجيب لمطالب ملحة متكررة من المحكمة لتقديم الأدلة التي تثبت اشتراك قضاتها في مؤامرة لإسقاط مؤسسات الدولة، على نحو ما أشاعه أصحاب الحملة الضارية الظالمة من أكاذيب لاغتيال المحكمة وقضاتها ماديا ومعنويا.

وجددت المحكمة مطالبة كل من اتهم المحكمة أو أيا من قضاتها، أو يفعل اليوم ذلك، بأن يقدم دليل اتهامه، مشيرة إلى أن هذه الاتهامات التي يطلقها أصحابها في تحلل من أي قيد قانوني أو أخلاقي أو وازع من ضمير، ليس مقبولا من أحد، ولا ينبغي أن تظل بمنأى عن الحساب، وخضوعها لحكم القانون زمنا أطول من ذلك.

وأشارت المحكمة الدستورية العليا إلى أن بيان مساعد الرئيس كشف عن إصرار عمدي لمواصلة مسلسل الإساءة والتطاول والتجريح والتعريض بالمحكمة الدستورية العليا، والذي اطرد عرضه وفق مخطط منهجي ثابت، وقصد مبيت على إقحام المحكمة والزج بها في أتون الصراع المشتعل بين القوى السياسية، رغم أن المحكمة بقيت دوما وتماما خارج دائرة الخصومة والاشتباك دون أن تتحمل مسؤولية سوء الظن بأنها لم تكن كذلك.

وأكدت المحكمة الدستورية العليا «أن كل ما ساقه مساعد الرئيس هو محض خيال ووهم، وان ظنونه ودلائله قد أصابها الفساد في الاستدلال، والاعتساف في الاستخلاص، وعدم اتساق المقدمات مع النتائج، حيث أفصح عن ارتيابه في الحكم الذي صدر بحل مجلس الشعب، وتعزيز الدلائل لديه التي تؤكد عزم المحكمة الدستورية على حل الجمعية التأسيسية، لكنه لم يفصح عن أسباب هذا الارتياب، وامارات هذه الدلائل».

الرئاسة المصرية تنفي طلب محافظ البنك المركزي الاستقالة

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى المتحدث باسم رئاسة الجمهورية د.ياسر علي طلب محافظ البنك المركزي الاستقالة من منصبه، مؤكدا ان محافظ البنك مستمر في عمله ولا صحة لتقديمه استقالته.

وقال ياسر علي ـ في تعليق له عن تأثير الأحداث الداخلية بمصر على علاقاتها الخارجية وعلى الاقتصاد ـ ان الاقتصاد المصري يمر منذ عامين بتحديات كبرى، مشيرا الى ان الدولة والحكومة تعملان من أجل دعم الاقتصاد المصري من خلال فتح أبواب الاستثمار الداخلي والعربي والعالمي ومحاولة دعم الاحتياطي النقدي والجنيه المصري حتى لا يمثل ذلك عبئا إضافيا على المواطن والانتهاء سريعا من الفترة الانتقالية وفقا لما استقر عليه الشعب في اختياره.

وأضاف ان الرئيس محمد مرسي أكد مرارا على ضرورة الخروج من فترة عنق الزجاجة دون المزيد من التحديات امام الاقتصاد المصري. وأشار الى ان الرئيس مرسي اجتمع أمس مع رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي، حيث يتابع الملفات الاقتصادية بشكل يومي، لافتا الى ان مصر قادرة على مواجهة هذا التحدي والعودة سريعا الى منطقة الأمن بالنسبة للاقتصاد المصري. وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن قرض صندوق النقد الدولي، قال المتحدث، ان المفاوضات لم تتوقف والأمر لايزال قيد البحث والدراسة مع صندوق النقد.